03

المجلة الصباح

العدد 2283 - السنة الثامنة
الأربعاء 23 ذي الحجة 1436 - الموافق 7 اكتوبر 2015
Wednesday 7 October 2015 - No.2283 - 8th Year

استدعاء الدفعة الـ10 من المواطنين لقسائم المطلاع

أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أنها ستوزع القسائم الحكومية بمنطقة المطلاع (ن 9) ضمن الدفعة العاشرة وتشمل 344 قسيمة بمساحة 400 متر مربع للقسيمة على المواطنين أصحاب الطلبات الاسكانية حتى 19 يناير 2003. وقالت المؤسسة في بيان صحافي أمس إن المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية بمنطقة المطلاع ضمن الدفعة العاشرة «ن 9» مدعوون إلى الحضور شخصياً لمبنى المؤسسة في تمام الساعة التاسعة صباحاً يومي الخميس والأحد المقبلين مصطحبين معهم البطاقة المدنية وقرار التخصيص لاستلام بطاقة القرعة. وأضافت أنها ستقوم بتوزيع بطاقات الاحتياط يوم الاثنين المقبل على أن تجرى القرعة يوم الثلاثاء المقبل موضحة أن من يتخلف عن تسلم بطاقة القرعة الخاصة به خلال الأيام المحددة سيتم استبعاد اسمه وادخال الأسماء التي تليه في التخصيص.

أكد أن المانيا أهم شريك اقتصادي باستثمارات كويتية تبلغ 17.705 مليار دولار

الخالد: على استعداد لحوار خليجي مع إيران يقوم على مبدأ التعاون

أكد رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد على المكانة التي تتمتع بها المانيا «كأهم شريك اقتصادي للكويت وما تحتله الاستثمارات الكويتية من موقع بارز في قائمة المستثمرين في المانيا حيث بلغت استثمارات دولة الكويت ما قيمته 17,705 مليار دولار ونتطلع الى زيادتها مستقبلا».

واعرب الخالد في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره وزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير أمس عن ترحيبه بالاستثمارات الالمانية في الكويت وتشجيع المزيد منها للدخول في السوق الكويتي والاستفادة من التسهيلات والمميزات التي تقدم للمستثمر الاجنبي.

وقال ان جلسة المباحثات الثنائية التي عقدتها مع نظيره الألماني كانت «معمقة ومثمرة» تناولت مختلف المواضيع الرامية الى تطوير آليات التعاون والشراكة بين البلدين الصديقين في كافة المجالات لا سيما في المجال الاقتصادي والتجاري والذي يشكل حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين.

واعرب الخالد عن السعادة للبعد الاستراتيجي الذي وصلت إليه العلاقات العسكرية بين البلدين الصديقين والتنسيق العالي المستوى من خلال التعاون الايجابي القائم حاليا بين وزراتي الدفاع في كلا البلدين في مجال تأهيل قدرات وامكانيات الجيش الكويتي عبر الاستفادة من الخبرات الالمانية المتطورة في هذا القطاع الهام.

واكد الحرص المشترك على تعزيز التعاون مع المانيا في قطاع الطاقة بجانب البحث عن آفاق جديدة لتفعيل العلاقات الثنائية المشتركة في مختلف القطاعات الحيوية خاصة القطاع الصحي والانشائي والتعليمي.

كما تقدم بالشكر الجزيل للوزير شتاينماير على الموقف الالماني الايجابي والداعم لملف الكويت لإعفاء المواطنين من تأشيرة (الشنغن).

وحول العلاقات الخليجية الايرانية قال الخالد «نحن على استعداد ان نبدأ حوارا مع إيران يقوم على المبادىء الأساسية وداءما نحن في دول مجلس التعاون نجد هناك قواعد للتعاون مع الجارة ايران ونتمنى ان نبدأ هذا الحوار من أجل أمن واستقرار المنطقة».

واضاف «نحن ما زلنا في دول مجلس التعاون نناشد الجارة إيران ان تعمل وفق القواعد الدولية ومستعدون لفتح حوار مع ايران وعليها أن تعمل وفق المبادىء الاساسية في ميثاق الأمم المتحدة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة والالتزام بحسن الجوار».

وفي الشان الاقليمي والدولي قال الخالد ان المباحثات بين الجانبين عكست تطابقا كبيرا في وجهات النظر حيال مجمل القضايا منها الازمة في سوريا وتفاقم الوضع الانساني هناك معربا عن التقدير «لجهود المانيا المتمثلة في إيجاد حل لمسالة اللاجئين عبر قرار المفوضية الاوروبية بإعادة توطين 120 الف لاجئ وبالقرارات التي اتخذتها المانيا بقيادة المستشارة انجيلا ميركل المتعلقة بتوفير جميع وسائل العيش الكريم للاجئين».

وعبر الخالد عن الامل في استمرار المساعي والجهود المبذولة للوصول الى حل سياسي دائم يضع حد للماساة الانسانية التي يعيشها الشعب السوري.

واضاف ان الجانبين استعرضا الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق وضرورة دعم العملية السياسية فيه وتحقيق المصالحة الوطنية كضرورة لإعادة الأمن والاستقرار في ربوعه «كما عبرنا عن قلقنا لتفاقم الأوضاع الإنسانية فيه والتي تفاعلت دولة الكويت معها من خلال مبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح بتقديم عون انساني عاجل بقيمة 200 مليون دولار أمريكي إضافة إلى ما سبق وان أعلنت عنه الكويت بتأجيل سداد العراق للتعويضات للكويت لمدة سنة وذلك من أجل دعم العراق في مواجهة ما يتعرض له من أعمال إرهابية».

وفي الشان اليمني اكد الخالد على ضرورة الحل السلمي وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2216 والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وبحظهما الأوضاع الإنسانية في اليمن وتفاعل الكويت مع هذه المسالة من خلال تفضل حضرة صاحب السمو أمير البلاد بتقديم تبرع بمبلغ مئة مليون دولار لسد احتياجات الشعب اليمني الشقيق «والتاكيد على ضرورة تكاتف الجهود الدولية من اجل إغاثة ودعم الشعب اليمني».

وفي الشان الليبي اعرب الخالد عن الامل في ان «يتفاعل الاشقاء في ليبيا مع مبادرة مبعوث الامين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا لتشكيل حكومة وفاق وطني تنهي الاقتتال الدائر ليتسنى للليبيين من حقن الدماء بينهم وتحقيق الاستقرار وإعادة بناء وطنهم على اسس راسخة».

وقال الخالد انه في ضوء المستجدات الخطيرة الجارية حاليا في المسجد الأقصى والاستفزازات التي تقوم بها اجهزة القمع الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين «أكدنا مجددا على ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية وتحقيق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1976 عاصمتها القدس الشريف».

واشار الى تطابق وجهات النظر بين الجانبين الكويتي والالماني فيما يخص الارهاب وضرورة توحيد كافة الجهود لمكافحته واجتثاث جذوره اين ما كان والتصدي له وللمحاولات الرامية الى ربطه باي طرف او فئة كانت.

وذكر الخالد انه تشرف والوزير شتاينماير صباح امس بمقابلة سمو نائب الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حيث «استمعنا لرؤى سموه الحكيمة حيال تعزيز وشائج العلاقات بين البلدين الصديقين والارتقاء بها الى آفاق ارحب ومباركة سموه لكل جهد مبذول ومسعى محمود تجاه الارتقاء بمجالات التعاون المنشودة».

واكد متانة العلاقات الدبلوماسية التي تربط الكويت بجمهورية المانيا الاتحادية والتي فاقت ال51 عاما واصفا اياها بالنموذج الذي «يقتدى به في العلاقات الدبلوماسية الناجحة».

ولفت الى ان تميز العلاقات بين البلدين تجلى في موقف المانيا اثناء الغزو العراقي الغاشم على الكويت عام 1990 بدعمها الكامل للشرعية الكويتية ومساندتها لكافة القرارات الدولية ذات الصلة الامر الذي «سيظل راسخا في الوجدان الكويتي للابد كما جاءت الزيارة التاريخية لسمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى المانيا عام 2010 تتويجا لعلاقات البلدين الصديقين وتنامیها».

من جانبه أشاد وزير الخارجية الالماني فرانك فالتر شتاينماير بكفاءة وقدرة الاجهزة المعنية بالكويت في التعامل مع الحادث الارهابي الاليم الذي تعرض له مسجد الامام الصادق في يونيو الماضي معتبرا اياه «مثالا يحتذى به في المنطقة بكاملها».

وقال شتاينماير في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس مجلس الوزراء بالانابة الشيخ صباح خالد الحمد الصباح ان الحادث المأساوي الذي استهدف مسجد الامام الصادق ابرز وحدتها الوطنية وتكاتف الجميع ضد الارهاب.

واكد في هذا الصدد حرص بلاده على التعاون مع الكويت في مكافحة الارهاب موضحا انه التقى امس عددا من الاطباء الالمان الذين كرموا بعد مساهمتهم في علاج المصابين جراء الاعتداء الاثم « حيث عبروا لي عن انبهارهم من تعامل الكويت الراقي مع اثار العمل الارهابي».

وذكر شتاينماير انه بحث مع الشيخ صباح الخالد الكارثة الانسانية في سوريا لاسميا ازمة اللاجئين مشيدا بالدور الريادي الانساني الذي تؤديه الكويت في مواجهة هذه الازمة وتنظيم ثلاثة مؤتمرات للمانحين لدعم الوضع الانساني في سوريا.

واعرب عن تقديره لدور الكويت «المثالي» في هذا الصدد والذي تتبناه المانيا ايضا من اجل توحيد صف المنظمات الدولية وتمويلها بالموارد المالية اللازمة لمساعدة اللاجئين لاسيما ان هذه المنظمات قلصت انفاقها المالي بسبب شح الموارد مؤكدا ان المانيا تتحمل مسؤولياتها من خلال تقديم ماوى للسوريين كما حدث في الأيام الماضية.

وقال شتاينماير ان الكويت والمانيا شريكان وثيقان منذ عقود طويلة في الاقتصاد والتجارة «والاستثمارات الكويتية موجودة في المانيا كما ان الشركات الالمانية تجد مكانها في الكويت» مشيرا الى انه التقى امس كذلك عددا من رجال الاعمال الكويتيين الذين اشادوا بالعلاقات مع المانيا.

وافاد بان الجانبين الالماني والكويتي ناقشا في مباحثاتهما اليوم العديد من القضايا في المنطقة ولاسيما الاوضاع في سوريا واليمن وليبيا والعراق معربا عن صدمته ازاء هذه النزاعات وتفاقمها.

واوضح ان القضية السورية كانت الاهم وشغلت حيزا كبيرا في نقاشات اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة مؤكدا ان الازمة السورية « نتج عنها سقوط 250 الف قتيل والوسائل العسكرية لا تكفي لحل هذا الصراع».

واضاف انه «على مرور خمس سنوات فشلنا في ايجاد حل سياسي للازمة السورية بالرغم من المبادرات التي اطلقت والاجتماعات التي عقدت في جنيف».

وطالب وزير الخارجية الالماني المجتمع الدولي بسرعة ايجاد حل سياسي وارضية مشتركة في سوريا من خلال العمل المشترك مع الشركاء الدوليين وتقارب وجهات النظر بين كبار اللاعبين.

واعرب شتاينماير عن الامل في ان تكون المحادثات التي جرت في الجمعية العامة للامم المتحدة مقدمة لحل الازمة السورية.

وعن الاتفاق النووي بين ايران ومجموعة (5+1) ذكر «ان الموضوع لا ينتهي بتوقيع الاتفاقية لكننا نبدأ الان مرحلة جديدة تتحمل المجموعة مسؤوليتها من حيث تقديم الضمانات ومراقبة تنفيذ بنود هذا الاتفاق بطريقة صحيحة».

وشدد على ضرورة أن « يؤدي الاتفاق لتحقيق الامن في منطقة الشرق الأوسط بما يواكب المسعى المشترك لتفعيل الحوار مع ايران وصولا الى اتخاذ موقف بناء منها حيال الصراعات في المنطقة ».

وقال ان «الاتفاق يعد بمثابة نقطة البداية والأساس الذي يجب ان نبني عليه».

وحول حاجة اوروبا لخطة تنظيم تدفقات اللاجئين السوريين قال شتاينماير ان «المانيا تتوقع تدفق حوالي مليون شخص قبل نهاية العام الحالي وهو عدد كبير للغاية».

واضاف ان للمانيا تجري نقاشات مع شركائها الاوروبيين بشان ازمة اللاجئين للوصول الى حل مشترك لتقاسم الاعباء مشيرا الى انه «لا يمكن لاربع دول اوروبية فقط استضافة اللاجئين في اوروبا من سوريا والدول المجاورة لها».

وذكر انه سيلتقي وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي خلال الاسبوع الحالي لمناقشة هذا الموضوع مشيرا الى ان زيارته الاخيرة لتركيا التي تعد المفتاح لتدفق اللاجئين من منطقة الشرق الاوسط الى اوروبا كانت مهمة من اجل التوصل لاتفاق معها حول تنظيم الهجرة ومنع تفاقمها».

المؤتمر الصحافي الذي جمع الخالد بنظيره الألماني

دعم العملية السياسية في العراق وتحقيق المصالحة الوطنية لإعادة الأمن والاستقرار

ضرورة الحل السلمي في اليمن وفقا للمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني

ما زلنا في دول مجلس التعاون نناشد الجارة أن تعمل وفق القواعد الدولية

استمرار المساعي لحل سياسي يضع حداً للمأساة التي يعيشها الشعب السوري

وزير الخارجية الالماني: تعامل الكويت مع تفجير «الصادق» مثال يحتذى

خلال لقائه وفدا من شركة «ستوري روك» الأمريكية

الحمود: التوثيق الدقيق حق لأي شعب لحفظ تاريخه

الشيخ سلمان الحمود

أكد وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود أهمية توثيق مرحلة حرب تحرير الكويت باعتبار ان التوثيق الدقيق حق لأي شعب ويعمل على حفظ تاريخه.

ونقلت وزارة الإعلام في بيان صحافي أمس عن الشيخ سلمان الحمود خلال لقائه وفدا من شركة (ستوري روك) الأمريكية قوله ان ما مرت به دولة الكويت من احتلال ومن ثم التحرير بمساعدة الأشقاء والأصدقاء الذين انتصروا للحق «يقتضي منا حفظ هذه الأحداث لتكون شاهدة على تلك الحقبة وحاضرة للشباب الكويتي والأجيال المقبلة».

وأشار الشيخ سلمان خلال اللقاء الذي حضره وكيل وزارة الاعلام طارق المزرم إلى الجنود البواسل الذين رخصوا دماءهم دفاعا عن تراب الوطن الغالي وما يربط بين دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية من علاقات تعاون وعلى كافة المستويات ودورها الحاسم في حرب تحرير دولة الكويت. وذكر البيان ان الوزير اطلع على سير العمل في مشروع الكتاب والفيلم الوثائقي (حرب الخليج بعد 25 عاما) والذي حظي بموافقة مجلس الوزراء وتقوم بتنفيذه الشركة الأمريكية بالتعاون مع مؤسسة (ريميمبر ماي سيرفيس) بالشراكة مع الديوان الاميري ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الاعلام.

وبين أن إطلاق المشروع سيتم في الكويت والعاصمة الأمريكية واشنطن بمناسبة مرور 25 عاما على التحرير حيث تم تصوير بعض احداث الفيلم الوثائقي داخل الكويت وفي عدد من الولايات الامريكية تتضمن مقابلات مع جنود كويتيين وامريكيين شاركوا في حرب تحرير الكويت واعضاء من المقاومة الكويتية.

ولفت الى ان الكتاب سيتضمن في عدد من صفحاته مقابلات مع جنود كويتيين وامريكيين ممن شاركوا في حرب التحرير وافرادا من المقاومة الكويتية.

ويهدف المشروع الى توثيق مرحلة عمليات تحرير دولة الكويت ومدى التضحية والانجاز الذي قامت به القوات المسلحة الكويتية والامريكية والمقاومة الكويتية بالداخل في سبيل تحقيق التحرير وعودة الشرعية المتمثلة بالقيادة السياسية العليا ولتبقى تلك الاحداث حاضرة في اذهان جيل الشباب والاجيال المقبلة.

لاسيما الإرهابية منها

الصانع يدعو إلى اتخاذ كل السبل الكفيلة بمحاربة الجرائم العابرة للحدود

دول التعاون تواجه تحديات تتعلق بخطورة الأعمال والجرائم الإرهابية

لابد من بحث السبل ووضع آليات الكفيلة لمواجهة الجرائم الخطيرة والحد منها

الصانع في الدوحة مترئساً وفد الكويت في اجتماع وزراء العدل بدول الخليج

الدوحة - «كونا»: دعا وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع الى اتخاذ كل السبل الكفيلة بمحاربة الجرائم العابرة للحدود الوطنية لاسيما الجرائم الارهابية.

وقال الوزير الصانع لـ«كونا» عقب وصوله الى الدوحة لترؤس وفد الكويت اليوم في الاجتماع ال27 لوزراء العدل بدول مجلس التعاون إنه في ظل ما تواجهه دول المجلس حاليا من تحديات واخطار لاسيما فيما يتعلق بخطورة الاعمال والجرائم الارهابية يتحتم بحث السبل ووضع الاليات الكفيلة لمواجهة هذه الجرائم الخطيرة والحد منها. ويضم جدول اعمال الاجتماع عددا من البنود ابرزها اتفاقية تسليم المتهمين والمحكوم عليهم بين دول المجلس ومقترح الامانة العامة بشان اعداد قانون موحد لمكافحة الارهاب اضافة الى بحث تطوير اتفاقية تنفيذ الاحكام والانابات والاعلانات بالدول الاعضاء.

وسينظر الاجتماع في مقترح الامانة العامة بشان دخول الدول الاعضاء في مجلس التعاون كمجموعة لابرام اتفاقيات تعاون قانوني وقضائي وعدلي مع الدول او المجموعات الدولية الاخرى.

كما سيناقش تقرير لجنة مسؤولي ادارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بوزارات العدل بالدول الاعضاء اضافة الى الدراسة الخاصة بالقوانين (الانظمة) التي تم اقرارها بشكل استرشادي في نطاق لجنة وزراء العدل بدول المجلس.

وكان في استقبال الوزير الصانع لدى وصوله مطار حمد الدولي وزير العدل القطري الدكتور حسن بن لحدان الحسن المهندي وسفير دولة الكويت لدى قطر متعب صالح المطوطح وعدد من اعضاء السفارة.

واكد الصانع اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي على دعم مرشح دول الكويت وكيل محكمة التمييز وعضو المجلس الاعلى للقضاء المستشار عبدالهادي عبدالرزاق العطار لعضوية محكمة العدل الدولية لعام 2018 كمرشح عن قارة آسيا.

واوضح الوزير الصانع لوكالة الانباء الكويتية (كونا) عقب ترأسه وفد دولة الكويت الى الاجتماع ال27 لوزراء العدل بدول المجلس ان ذلك جاء بعد ان عرضت دولة الكويت طلب الدعم على الاجتماع تمهيدا لحشد اكبر دعم لمرشح دولة الكويت من قبل دول الدول العربية.

وعن معوقات تسجيل المحامين بدول المجلس اكد الوزير الصانع ان دولة الكويت تقدمت بتوصية خلال الاجتماع لمناقشة معوقات تسجيل المحامين الكويتين بدول المجلس وذلك حسب الاتفاقية الاقتصادية الخليجية لأصحاب المهن الحرة.

واوضح ان دولة الكويت عملت على تطبيق الاتفاقية من خلال اصدار قانون بهذا الجانب واصبح هناك كثير من المحامين الخليجيين المسجلين بجمعية المحامين الكويتية.

واشار الى ان الاجتماع اكد على تفعيل قرارات وزراء العدل بشان السماح للمحامين من دول المجلس للعمل بالدول الاعضاء اضافة الى تكليف لجنة مسؤولي ادارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بدراسة معوقات تسجيل المحامين بدول المجلس والمعايير المنظمة لذلك مع حصر معوقات التنفيذ.

واكد ان ذلك سيضمن الموافقة على فتح مكاتب للمحامين الكويتيين في دول مجلس التعاون وتفعيل الاتفاقية وفق آلية سيتم الاتفاق عليها بالإدارات التابعة لوزارات العدل في دول المجلس.

وبين ان الجدول ضم العديد من المواضيع المهمة التي تم انجازها بآلية عمل مشتركة بين دولة قطر (الرئاسة) والامانة العامة اضافة الى اجتماع وكلاء وزارات العدل بدول المجلس الذين اطلعوا بدورهم اضافة الى ان جميع المواضيع كانت محل بحث في ادارتنا في وزارات العدل لدول مجلس التعاون.